مهوم فروع القانون

إن الهدف من القانون هو تنظيم العيش في الجماعة، وتحقيق التعايش السلمي بين أفرادها عن طريق وضع قواعد سلوك تخاطب كل واحد منهم، وتحدد ما له من حقوق وما عليه من واجبات. وقد أدى تعدد الحاجات الإنسانية وتنوعها إلى اختلاف القواعد القانونية التي تعمل على تنظيمها وضبط العلاقات الناشئة منها، كما ساهمت العلاقات البشرية المعقدة والمتنوعة والتقدم العلمي المذهل في خلق مشاكل قانونية جديدة اضطر المشرع لمواجهتها بسَيْلٍ من القواعد المنظِّمة للسلوك؛ ولذا فقد عمد الفقه إلى تقسيم القواعد القانونية إلى تقسيمات رئيسية يضم كل منها فروع القانون التي تتشابه فيما بينها في خاصية أو أكثر.

وتتعدد هذه التقسيمات باختلاف المعايير التي تُتَّخذ أساساً للتقسيم، إلا أن التقسيم الرئيسي للقانون هو ما جرى عليه الفقه منذ عهد الرومان بتقسيم القانون إلى " قانون عام " Public Law و " قانون خاص " Private Law ؛ حيث كان الرومان يعتبرون القانون العام هو قانون الدولة باعتبارها سلطة عامة تعمل للصالح العام وتعلو على المصالح الفردية الخاصة، أما القانون الخاص فكانوا يعتبرونه قانون الأفراد.

وعلى الرغم من شيوع التقسيم السابق ووروده في غالبية كتب الفقه، إلا أن المؤيدين له قد اختلفوا فيما بينهم حول المعيار الرئيسي لتحديد الخط الفاصل بين نطاق القانون العام والقانون الخاص. وبصرف النظر عن المعايير التي قيل بها في صدد هذه التفرقة، فإنه يمكن القول بصفة عامة أنّ الذي يميّز قواعد القانون العام عن القانون الخاص هو « صفة أطراف العلاقة التي تُنَظِّمها هذه القواعد »، فإذا كانت الدولة بصفتها صاحبة السيادة والسلطان هي أحد أطراف العلاقة القانونية اعتبرنا هذه القواعد من القانون العام، وإذا لم تكن الدولة طرفاً فيها، أو كانت طرفاً ولكن كفرد عادي لا بصفتها صاحبة سيادة وسلطان، اعتبرنا هذه القواعد من القانون الخاص.

وبناءً عليه، يمكن تعريف القانون العام بأنه " القانون الذي ينظم العلاقات التي تسهم فيها الدولة باعتبارها صاحبة السلطة العامة "، أما القانون الخاص، فيمكن تعريفه بأنه " القانون الذي ينظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض أو علاقات الأفراد بالدولة وسائر الهيئات العامة عندما لا تتدخل باعتبارها صاحبة السلطة العامة ".

تعريف القانون العام

القانون العام هو فرع من القانون يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدولة وأفرادها، مع التركيز على حماية المصلحة العامة. يشمل السلطات العامة (التنفيذية، التشريعية، القضائية) كأطراف رئيسية، ويستند إلى مبادئ مثل سيادة القانون وتفوق الدولة. في الكويت، على سبيل المثال، ينص الدستور على أن الشريعة مصدر رئيسي للتشريع، مما يؤثر على تطبيق القانون العام.

أهمية فروع القانون العام:

القانون الدستوري: يحدد شكل الدولة، نظام الحكم، السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، ويحمي الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
القانون الإداري: ينظم نشاط الإدارة العامة، المرافق العامة، ويحكم علاقة الدولة بموظفيها، بما يضمن حسن سير المرافق.
القانون الجنائي (العام): يحمي المجتمع بتحديد الأفعال المجرّمة والعقوبات المترتبة عليها، ويعد أداة لضبط النظام العام.

القانون الدولي العام: ينظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، ويقر مبادئ السيادة والمساواة.

القانون المالي (الضريبي): ينظم الموارد المالية للدولة، الضرائب، والنفقات العامة.
أهمية القانون العام الهيكلية:

امتيازات السلطة: يخول الدولة صلاحيات استثنائية (امتيازات السلطة العامة) غير موجودة في القانون الخاص، لخدمة المصلحة العامة.

قواعد آمرة: قواعده ملزمة ولا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها.

حماية الحقوق: يوفر آليات للطعن في تجاوزات السلطة الإدارية لضمان حقوق الأفراد.

أهداف فروع القانون العام الأساسية:

1. القانون الدستوري: وضع الأسس العليا لنظام الحكم وتحديد شكل الدولة وتنظيم السلطات الثلاث وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

2. القانون الإداري: تنظيم نشاط الإدارة العامة، المرافق العامة، العقود الإدارية، وإدارة شؤون الدولة الوظيفية.

3. القانون الجنائي (العقوبات والإجراءات): حفظ أمن المجتمع، حماية الأفراد من الجرائم، توقيع الجزاءات على المخالفين، وتحقيق العدالة.

4. القانون الدولي العام: تنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية وضمان السلام الدولي.

5. المالية العامة والتشريع المالي: تنظيم الشؤون المالية للدولة، الموازنة، الضرائب، والرقابة على المصروفات العامة.

الأهداف العامة للأكاديمية والمهنية:

- ❖ تخريج كفاءات قانونية قادرة على إدارة القطاع العام والمرافق الحكومية.
- ❖ تطبيق سيادة القانون وتطبيق المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة.
- ❖ إعداد كوادر قانونية مؤهلة للقضاء، الاستشارات، والإدارات الحكومية.

تعريف القانون الخاص

القانون الخاص ينظم العلاقات بين الأفراد أو بين الشركات الخاصة، مع التركيز على المصالح الفردية. يهدف إلى ضمان العدالة بين الأطراف المتساوية، ويشمل عقودًا، توريثًا، ومسؤوليات مدنية. في الدول العربية، يتأثر هذا القانون بقوانين المدني المستوحاة من النظام الفرنسي، كما في مصر والأردن.

أهمية فروع القانون الخاص:

1. تنظيم المعاملات المالية والعقود: يعتبر القانون المدني وقانون العقود الركيزة الأساسية لتنظيم العقود، والالتزامات، والمسؤوليات المدنية بين الأفراد.

2. تنظيم النشاط الاقتصادي والتجاري: القانون التجاري يحدد قواعد التجارة، الشركات، والمعاملات البحرية، وهو حيوي لعمليات التبادل التجاري والاستثمار.

3. حماية الملكية والحقوق: ينظم قوانين الملكية المادية وغير المادية (براءات الاختراع).

4. تنظيم العلاقات الاجتماعية والأسرة: يحكم قانون الأحوال الشخصية (الأسرة) شؤون الزواج والطلاق والتبني.

5. فض النزاعات الدولية (القانون الدولي الخاص): يعالج النزاعات القانونية التي تتضمن عنصراً أجنبياً.

6. تحقيق العدالة في نزاعات الأفراد: يضمن القضاء الخاص تطبيق قواعد عادلة في منازعات الملكية والأضرار التقصيرية.

أهداف فروع القانون الخاص الأساسية:

- **تنظيم العلاقات المدنية والتجارية:** ينظم القانون المدني المعاملات المالية والشخصية كأصل لجميع الفروع، بينما يختص القانون التجاري بتنظيم الأعمال التجارية، والبحري، والجوية، وقوانين الشركات لضمان التطور الاقتصادي.
- **حماية الأحوال الشخصية:** يهدف قانون الأحوال الشخصية إلى تنظيم الأسرة (زواج، طلاق، إرث) بما يتوافق مع القواعد الاجتماعية والشرعية.
- **حل النزاعات الدولية:** يهدف القانون الدولي الخاص إلى تحديد القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص عند وجود تعارض في المعاملات ذات العنصر الأجنبي.
- **الجانب التعليمي والأكاديمي:** يهدف إلى بناء جيل قانوني واعي ذي قيم وإرادة حرة، وتطوير المهارات العملية من خلال المحاكم الافتراضية، وربط النظريات بالواقع العملي في مجالات الحقوق العينية والتنفيذ.
- **استشراف المستقبل:** صياغة ملامح الواقع الاجتماعي والإنساني وتطوير القواعد القانونية لتتناسب مع التطورات المستقبلية.
- **نشر الوعي القانوني:** تعزيز الثقافة القانونية في المجتمع وتعريف الأفراد بحقوقهم والتزاماتهم.

ما الفرق بين القانون العام والخاص؟

الفرق بين القانون العام والقانون الخاص يتمحور حول عدة محاور:

- **الغاية:** القانون العام يخدم المصلحة العامة، بينما يركز القانون الخاص على المصلحة الخاصة.

- **الأطراف:** في القانون العام، تكون إحدى الأطراف هي الدولة أو جهازها الإداري، بينما يكون كلا الطرفين في القانون الخاص أفرادًا أو شركات خاصة.

- **السلطة:** القانون العام يمنح الإدارة سلطة عليا (سلطة عامة)، بينما يقوم القانون الخاص على مبدأ المساواة بين الأطراف.

- **الإجراءات:** تتسم الرقابة على القانون العام بالتعقيد (كالمحاكم الإدارية)، بينما تكون الإجراءات في القانون الخاص أبسط (كالمحاكم المدنية).

- **المصادر:** القانون العام مستمد من الدساتير والقوانين الإدارية، بينما يعتمد القانون الخاص على القوانين المدنية والتجارية.

خاتمة حول فروع القانون (العام والخاص):

التميز الوظيفي: القانون العام هو قانون السلطة والامتيازات (الدولة كطرف)، بينما القانون الخاص هو قانون المساواة (الأفراد والشركات).
التداخل والتبعية: توجد فروع مختلطة أو متداخلة مثل القانون البحري والجوي، وقوانين العمل، حيث يصعب فصلها تماماً، خاصة مع تدخل الدولة التنظيمي في العقود الخاصة.
الأهمية: يعتبر فهم هذه الفروع وفصلها أمراً ضرورياً لتحديد الاختصاص القضائي (محاكم عادية أو إدارية) وتطبيق القانون المناسب.
ختاماً، إن التقسيم بين القانونين العام والخاص ليس تقسيماً جامداً، بل هو تنظيمي وظيفي يُسخّر لتسهيل تطبيق الأحكام القانونية وضمان التوازن بين حقوق الأفراد وتوجهات الدولة.

مصادر:

- https://ilawfair.com/الفرق-بين-كتب-القانون-العام-والخاص/
- https://wikipedia.org/
- كلية القانون جامعة بغداد